وقفة

الأشقاء.. ونهب ثرواتنا!

■ عالية طالب

قرأت عبارة لأحد الأشقاء العرب وهو يتنابز "بالتقدم والتأخر" مع مقال عراقي يتحدث عن مواقف سلبية تتخذها بعض السياسات العربية ضد التجربة العراقية، ورغم أن كلمة التجربة تعد إجحافا بحق الزمن بعد مضي كدس السنوات منذ ٢٠٠٣-٢٠١١، كون أية تجربة لابد لها أن تنضج أو تباشر نضوجها ربما بعد اقل من ربع هذه المدة، إلا أننا مازلنا كما بدأنا وربما ازدادت ملفاتنا تشابكا وتشعبا وارتباطا بدول لها مصالح قوية في عدم استقرار أوضاعنا التي يشكل إنهاء اضطرابنا ضررا عليها لأنها لا تؤمن بأننا نتكامل مع بعضنا، لذا تقتص منا وتقضم حيواتنا لغايات في نفس يعقوب، وما أكثرها !!

كان الشقيق "العربي" يتباهى بما وصل إليه بلده من تقدم بعد أن كان في يوم ما كل حلمه أن يكون كالعراق، ويتنابز بالتلميح والإشارة إلى مجمل أوضاعنا المتخلفة عمرانيا وخدميا واقتصاديا وسياسيا ومؤسساتيا وحكوميا وعلاقات خارجية ونزاعات داخلية، والى آخر قائمة ما يعرفه الأشقاء جيدا عن أوضاعنا التي ساهموا في إضافة فقراتها منذ تاريخ الخمسين عاما وحتى اليوم. ورغم أنني شعرت بالحزن وأنا أقرأ هذا التشفي الغريب بكل مقاطع هذا التباهي المنتقى بعناية إلا أنني تساءلت عن سبب صمت بلادي عن حقوقها التي تناهبتها أيادي الجميع ممن يتباهون اليوم علينا وان أردنا التذكير فلن ننسى استيلاء الكويت على ناقلات النفط العراقية العملاقة(القادسية، حطين، المتنبي، طارق ابن زياد) منذ عام ١٩٩١ بادعاء أنها غنائم حرب ورفضهم تسليمها للعراق،والاعتداء شبه اليومي على الصيادين العراقيين في جزيرة الفاو، والسرقة السنوية لما يزيد عن (٥٠٠) مليون دولار من العراق بسبب شركات الهاتف النقال المرتبطة بدول الجوار ورفض أمراء الكويت إخراج العراق من البند السابع، وحل الخلافات المُفتعلة من قِبلهم بالتفاوض الثنائي.

الأمر الغريب الآن هو ليس تباهي الجيران والأشقاء الذي نكاد نعرف أسبابه، بل صمت مسؤولينا عن حقوقنا التي سبق وان كانت هناك مطالبات ومتابعات منذ سنين بخصوصها ولغاية عام (٢٠٠٦) وبعد ذلك انقطعت أية متابعة لهذه الناقلات، ورغم وجود مخاطبات دقيقة وتحقيقات وافية كاملة لا تحتاج إلى متابعة أو إنشاء تحقيقات جديدة، هذه التحقيقات تثبت أن هذه الناقلات عراقية مئة بالمئة ومدنية مئة بالمئة ولا علاقة لها بالجهد الحربي لذلك فهي ملك للشعب العراقي، ورغم هذا التذكير الذي جرى في البرلمان العراقي وقتها إلا أن رئاسة الوزراء والخارجية و النفط لم تخصص جهدا حقيقيا لإعادة إثارة الموضوع فيما استمرت الكويت تطالب بتعويضاتها بكل "قوة واقتدار" واستمرت إيران تحفر آبارا نفطية قرب حدودنا !!ويبقى السؤال الضاج ترى هل ستبقى حقوقنا منهوبة وهل ستبقى تضاف لها أخرى مادام الوطن يتقافز بين الأيادي التي تحركها الأذرع الغريبة وما أكثرها في بلدك يا وطني !!!

قمة الزعامات تتجدد والأمنيات تتضاءل في إيجاد الحلول

العراقية تضع نفسها أمام ثلاثة خيارات والمجلس الإسلامي يبحث عن معجزة

اجتماع سابق لقادة الكتل السياسية... ارشيف

بغداد / احمد الموسوي

في وقت أعربت اغلب الأطراف السياسية عن اعتقادها بصعوبة حل الخلافات في الاجتماع المرتقب لقادة الكتل، أكد ائتلاف دولة القانون عزمه إنجاحها.

وأكد القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى والنائب عن الائتلاف الوطني علي شبر أن هناك عقبات ستعرقل حل الخلافات في اجتماع قادة الكتل السياسية المقبل.

وأضاف شبر في تصريح لـ"المدى" أمس "نحتاج لإرادة حقيقية ورغبة صادقة لتجاوز العقبات التي تعترض اجتماع قادة الكتل السياسية المرتقب، وتابع النائب "الشعب العراقي بات لا يطيق الكتل السياسية وتصريحاتها نتيجة لفشل هذه الكتل في إدارة البلد".

وعن مدى توفر نية إنجاح اللقاء أوضح "لا توجد نية لحل الخلافات العالقة في الاجتماع".

وأعرب النائب عن اعتقاده قائلاً "نحتاج الى معجزة لحل جميع الخلافات" واستدرك شبر" إلا أننا في كتلة المواطن سنسعى جاهدين للتقريب في وجهات النظر".

وأضاف النائب عن المواطن "نتمنى من العراقية ودولة القانون كما ونطالبهم باسم المصلحة الوطنية أن يخففوا التشبث بالمواقف خدمة لمصلحة الوطن وشعبه"

من جانبه، استبعد ائتلاف العراقية تحقيق نتائج مثمرة من اللقاء المرتقب، مناشدا بضرورة تنفيذ جميع مطالبه والتي يراها وبحسب نوابه منطقية كونها تمخضت عن اتفاقيات اربيل التي شكلت الحكومة في إشارة الى المجلس الوطني للسياسات العليا، إذ قال النائب قيس الشذر إن الاجتماع المقبل لقادة الكتل السياسية لن يحقق المراد الذي يعول عليه المواطنون وقال في تصريح صحفي له يوم أمس إن "الاجتماع المقبل لن يكون مثمرا لأن خطوط التفاهم المبنية على اساس الثقة بين المكونات السياسية مفقودة".

وأشار الى أن" جهوداً تبذل بالضغط على قادة الكتل السياسية من اجل تمرير ما تم الاتفاق عليه من بنود في اتفاق اربيل".

وتمنى النائب الشذر أن "يحقق اجتماع قادة الكتل المقبل الآمال ويجد الحلول الناجعة للمعضلات الكثيرة التي تواجه الحكومة"، موضحا أن" هناك الكثير من الملفات التي تحتاج الى حلول ومن هذه الملفات ملف الوزارات الأمنية وملف وزارة الكهرباء بالإضافة الى المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية".

مقرر مجلس النواب يصف الاجتماع بالحاسم لأنها وبحسب وجهة نظره ستكون مفترق الطرق أمام البقاء في الحكومة او الانسحاب منها.

وأوضح النائب محمد الخالدي في تصريح له أن "اجتماع قادة وممثلي الكتل السياسية المقبل المزمع عقده قريباً في مقر رئاسة الجمهورية سيكون حاسما وسيضع العراقية امام ثلاثة خيارات لا غير من بينها أن تكون في مفترق طرق من العملية السياسية".

وأضاف أن "الخيارين الأخيرين للعراقية متوقفين على نتائج الاجتماع ،إما أن يكون نهاية لمعاناة وأزمة سياسية طويلة وإما أن تؤجل موقفها اذا ما تم تأجيل الاجتماع نفسه لأمور فنية تخص مباحثات الكتل في حسم الملفات العالقة مثل الوزارات الأمنية ومجلس السياسيات وغيرها".

ويعول ائتلاف الكتل الكردستانية على ما تبقى من اتفاقيات اربيل في حل الأزمة العالقة بخصوص الوزارات الأمنية والمجلس الوطني للسياسات العليا.

وقال المتحدث الرسمي باسم الائتلاف أمس الاثنين ان:لا بديل عن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني" واصفاً أن" المطالبات بضرورة تسمية الأخير للأطراف المتصلة عن الاتفاقات ستزيد المشهد السياسي تعقيداً. وقال مؤيد الطيب ان" لا بديل عن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لان هناك إجماع عليها من قبل جميع الأطراف والقوى السياسية والتي بموجبها تم تشكيل حكومة الشراكة الوطنية الحالية وأنهت الجمود السياسي الذي استمر قبل تشكيلها لعدة شهور".

وأضاف ان "ليس من الضروري تقديم مبادرة جديدة اذا ما التزمت الكتل السياسية بتنفيذ ما ورد في ورقة أربيل والتي هي كفيلة بحل اغلب الخلافات السياسية سواء المتعلقة بالوزارات الأمنية او مجلس السياسات".

وتابع الطيب ان "المطالبات من بعض الجهات بضرورة تسمية بارزاني للأطراف التي تنصلت عن اتفاقية اربيل لن تحل الأزمة بل ستزيد المشهد السياسي تعقيدا لأنه من غير الممكن ان يكون بارزاني هو من قدم مبادرة للحل ونفسه هو من يتهم جهات بالتنصل والتي بدورها ستزيل عنه صفة الاجماع الوطني والساعي لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين "حسب تعبيره".

من جهة أخرى أكد القيادي في ائتلاف دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني عزت الشابندر، أن كتلته عازمة على إنجاح الاجتماع المرتقب بمنزل رئيس الجمهورية جلال طالباني، لحل خلافهم مع اياد علاوي.

وقال الشابندر في تصريح صحفي له امس الاثنين "إن الاجتماع المقبل لقادة الكتل السياسية الذي سيعقد بمنزل طالباني، هو امتداد للاجتماع السابق الذي بُحثت فيه القضايا العالقة بين التحالف الوطني وأطراف من القائمة العراقية"، وأوضح أن "اختلاف تحالفه ليس مع العراقية وإنما مع رئيس حركة الوفاق اياد علاوي".

وأضاف النائب عن الوطني "ان عقد الاجتماع لاجل حل القضايا، وتوجد نية من ائتلاف دولة القانون على إنجاح الاجتماع.

يذكر أن الاجتماع الثالث المرتقب لقادة الكتل السياسية بمنزل رئيس الجمهورية جلال طالباني سيكون الأسبوع المقبل، هذا و اجتمع قادة الكتل في التاسع من الشهر الجاري للمرة الثانية في منزل رئيس الجمهورية بحضور زعيم القائمة العراقية اياد علاوي ونتج عن الاجتماع استمرار عمل اللجنة المكلفة بحل الخلافات.

واتفقت الكتل السياسية ضمن مبادرة البارزاني على عدد من النقاط، منها الالتزام بالدستور، وتحقيق كل من التوافق والتوازن، وإنهاء عمل هيئة المساءلة والعدالة، وتفعيل المصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة شراكة وطنية.

يشار الى ان خلافات تدور بين القائمة العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، ففي ما تطالب القائمة العراقية بأن تكون آلية الاختيار في مجلس النواب، يطالب التحالف الوطني بأن تكون في إطار هيئة تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، ومن جملة الخلافات، تسمية رئيس المجلس أميناً عاماً أم رئيساً، والصلاحيات المنوطة به.

جيني يوثق مذكراته ويحمّل الخارجية الأميركية إخفاقات ما بعد ٢٠٠٣

الإطاحة بصدام أبرز انجازات واشنطن ولا بأس بفشل البحث عن أسلحة الدمار الولايات المتحدة كانت محقة في عدم الوصول إلى بغداد خلال حرب الخليج الثانية

ترجمة: ابتسام عبد اللّه

صدرت أخيراً مذكرات ديك جيني نائب الرئيس الأمريكي بوش، وقد ساعدته في كتابتها ابنته ليز، مكرراً عبرها مقاربته العدوانية للسياسة الخارجية التي انتهجها ووجهة نظره حول الأمن الوطني، متجنباً الأسئلة الكثيرة التي أثيرت حول قرارات إدارة بوش المثيرة للجدل ومن الأمور المثيرة للسخرية أن جيني الناجح في الإعلان عن العديد من أفكاره السياسية عبر سرده الزاخر بالتفاصيل البيروقراطية – كان عليه أن يقدم كتاباً تنقصه التفاصيل وكأنه صورة فوتوغرافية ضبابية وغير واضحة المعالم.

ويكتب ديك جيني أن "تحرير العراق" كان "منجزا من أهم منجزات رئاسة جورج بوش" ولا بأس بالفشل الذي رافق البحث عن أسلحة الدمار الشامل والذي كان السبب الرئيسي للغزو أو الاحتلال الأخرق الذي مهد السبيل لانبثاث التمرد لعدة أعوام".

ويقول أيضاً إن برنامج المخابرات المركزية الأمريكية (c.i.A) قد تقدم وتطورت أساليب التحقيق فيه وأن تلك التحقيقات كانت قانونية وفعالة واصفا غوانتانامو أنها "نموذج – آمن وإنساني".

أما بالنسبة لإعصار كاترينا، فهو يقدم المديح للرئيس بوش، لأنه خصص من وقته مئات الساعات ليس من أجل التأكد فقط من استجابة الدول لما يدور في تلك المناطق، بل الوصول أيضاً بالأشخاص وإعلامهم أن حكومتهم تهتم بأحوالهم وشؤونهم.

إن ديك جيني المعروف بصمته يقدم في صفحات كتابه بعض المعلومات المهمة فنحن نعلم بواسطتها أن "المواقع السرية" التي أمضى فيها أوقات كثيرة، كانت تعني في الغالب كامب ديفيد، أو استراحة نائب الرئيس، وأنه قد كتب رسالة استقالته المؤرخة في ٢٨ آذار ٢٠٠١، وطلب من أحد مساعديه تسليمها للرئيس، كانت بسبب تعرضه لجلطة قلبية جعلته عاجزاً وأنه أمضى عدة أسابيع فاقداً الوعي إثر إجرائه عملية في القلب.

وبالإضافة إلى المعلومات القيمة التي يقدمها عن مشاكله الصحية فهناك بعض الصور لأفراد عائلته بين صفحات الكتاب، واعتذار لصديقه هاري ويتينغتون، لأن رصاصة منه في خلال صيد طيور السمان قد أصابته في وجهه قائلا: "بالتأكيد تأسفت كثيراً لما حصل لهاري وعائلته، وما تكبدوه كان حادث يوم الصيد من الأمور المحزنة في حياتي".

ونجد أن جيني في المسائل السياسية الجوهرية يحاول إفراغ الموضوع في قوالب جديدة فهو لا يقدم سبباً حقيقياً أو تفسيراً عن فشل إدارة بوش في منع حصول هجمات ٢٠٠١/٩/١١ مع أن تحذيرات وردتها من ريتشارد كلارك عن مثل هذه العمليات الإرهابية كما أن مذكرة استخبارات وردت بتاريخ ٦آب ٢٠٠١، تقول: "قرر بن لادن ضرب أمريكا". كما أنه لا يفسر لماذا قال في ١٩٩٤، أن الولايات المتحدة كانت على حق لعدم قطعها كل تلك المسافات باتجاه بغداد لإسقاط صدام حسين في خلال حرب الخليج الأولى، لان النتيجة كانت "ورطة" بالنسبة لها، ولكن لم يتنبأ بما سيحصل من تعقيدات في عام ٢٠٠٣.

وفي الوقت الذي يناقش فيه ديك جيني وجهات نظره في أهمية القوة المنفذة التي تطورت من خلال فضيحة إيران- كونترا، ملقياً ضوءاً خفيفاً على كيفية فهم وإدراك ذلك المبدأ، مع هيئة مستشاريه ورئيسها ديفيد س.أديكثن، بعد ٩/١١.

ويكتب جيني، "ان جورج بوش يحس" انه كان يبحث عن شخص يقدم له المساعدة في الحكم، شخص ذي تجربة في شؤون الأمن الوطني والسياسة الخارجية، وان على الرئيس،ان يواجه هذا الأمر. وهو في هذا المجال، يتحدث عن دوره كحارس لبوابة كراهيته لكولن باول (مواقفهما المختلفة إزاء العراق)، وقد رحب بقبول بوش لاستقالة باول كوزير خارجية في عام ٢٠٠٤. وفي خلال فترة جيني كنائب للرئيس، كانت هناك مناقشات بين الصحفيين وزملائه السابقين، فيما إذا كان الرجل الذي عمل مع جيرالد فورتد وجورج بوش (الأب)، قد تغير في خلال الأعوام- أكثر قوة، أكثر ميلاً وفي الأعوام الأخيرة لإدارة بوش، بدأت سلطة نائب الرئيس تتضاءل، بعد ان باءت توقعاته حول العراق بالفشل، وبعد رفض القضاء العالي السلطة التنفيذية للبيت الأبيض حول حقوق المحتجزين وفي خلال ذلك، تقدمت أصوات أخرى، أكثر اعتدالا في الإدارة ومنها، غونداليزا رايس، وزيرة الخارجية والتي يصفها جيني في مذكراته، "ساذجة وعديمة التجربة في محاولاتها للوصول الى اتفاقية حول الأسلحة النووية مع كوريا الشمالية. وفي الحقيقة، فان الأجزاء اللاذعة من هذا الكتاب هي تلك التي تعكس إحباط جيني بعد ان بدأت الأمور تجري عكس هواه.

وعلى الرغم من مديحه لبوش فهو يكاد لا يخفي غيضه من قضايا عديدة لم يستمع فيها بوش الى نصائحه ومنها: رفضه توصيته في حزيران ٢٠٠٧ من أن قنبلة الولايات المتحدة الأمريكية لموقع مشبوه لمفاعل نووي سوري سترسل رسالة مهمة ليس الى سوريا فقط بل كوريا الشمالية وإيران أيضا.

ويقول ديك جيني في كتابه، انه لم يتغير قط بل إن العالم قد تغير منذ ٩/١١.

المكتب البيضوي- كشخص يصوغ الخيارات السياسية لـ "صاحب القرار" ينحصر اهتمامه بتقديم مذكرة بتقرير يومي حول أهم قضايا الاستخبارات في ذلك اليوم. وكان عادة ينتهي ذلك العمل من الساعة ٦,٣٠ قبل الظهر، قبل انضمامه الى الرئيس لمناقشة كافة موضوعات وتقارير الساعة. وإضافة الى ذلك أن الرئيس بعد انحيازه لرايس حول مسائل تتعلق بكوريا الشمالية، كان لا يبدو صافي الذهن كما شأنه سابقا. وان الرئيس بوش لم يستشره في تعيين روبرت غيتس -٢٠٠٦، وزيرا للدفاع بعد دونالد رامسفيلد.

وبصدد العراق، يحاول جيني إلقاء اللوم على وزارة الخارجية لضعف خططها لما بعد الحرب، مع أن التأكيدات انتشرت على نطاق واسع بوجود خطة وبرنامج عمل شامل لدى البنتاغون. ومع ان المقررين والمطلعين كانوا يدركون عدم رغبة ادارة بوش بالاستماع الى افكار معارضة، فان جيني في كتابه يظهر

عن: نيويورك تايمز

كبار رجال الدولة يعقدون صفقات تجارية في دول الجوار

بغداد / المدى

اتهمت لجنة النزاهة في مجلس النواب بعض المسؤولين كبار في الدولة استغلوا نفوذهم لإبرام صفقات مع رجال أعمال وتجار عراقيين، ولكن تلك الصفقات تتم في دول الجوار لإضفاء بعض من السرية عليها.

وقال عضو اللجنة والنائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي في تصريحات له اليوم إن هناك "لقاءات سرية يجريها مسؤولون عراقيون كبار في الدولة مع تجار ورجال أعمال في دول مجاورة"، موضحا ان "معلومات مؤكدة حصل عليها تؤكد اجراء مسؤولين كبار جدا في الدولة العراقية بينهم وزراء، لقاءات سرية مع رجال اعمال وتجار عراقيين في دول مجاورة".

ووصف الزوبعي، زعيم كتلة الشباب"، هذه اللقاءات بأنها " انتقاص من هيبة الدولة والمناصب الحكومية التي يشغلها هؤلاء المسؤولون الكبار في الدولة، وهي استخفاف واستهتار بمؤسسات الدولة والجهات الرقابية"، مستدركا "كان أجدر بهؤلاء المسؤولين الكبار إجراء اللقاء مع رجال الأعمال والتجار بصورة علنية وشفافة لإبعاد أية شبهة عن إجراء صفقات تجارية او مصالح خاصة مع هؤلاء التجار ورجال الإعمال".

وهدد الزوبعي بأنه سيقوم قريبا بالكشف عن اسماء هؤلاء المسؤولين الكبار وإجراء التحقيق معهم من اجل محاسبتهم واستجوابهم في البرلمان وسحب الثقة عنهم، لافتا الى ان "هذه اللقاءات السرية تمهيد لاجراء صفقات تجارية مشبوهة وهي بداية قضايا الفساد الإداري والحكومي الذي ينخر جسد العراق وبنيته واقتصاده".

إلا أن القيادية في حزب الفضيلة بشرى الكناني قللت من أهمية هذه التصريحات وقالت في اتصال هاتفي مع "المدى" انه في السابق كان هذا الأمر موجودا الا ان المسؤولين استطاعوا الهروب من العدالة كما هو الحال مع وزير الكهرباء الأسبق أيهم السامرائي ووزير التجارة الأسبق فلاح السوداني".

وتابعت اما في الوقت الحالي فلا احد يستطيع القول ان الجميع منزهون من الفساد، ولكن البعض منهم متهم، إلا أن عدم توفر الدليل لدى الجهات الرقابية منع محاسبتهم، وان وسائل الإعلام فقط من تقول إن هذا الأمور موجود وبكثرة".

وكان عضو لجنة الخدمات والاعمار والنائب عن التحالف الوطني إحسان العوادي قد اتهم رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي بالتستر على فضائح فساد كبار المسؤولين في الدولة ولديه (١٠٠) ملف فساد ولم يظهرها إلى الإعلام والقضاء، واصفاً النزاهة بأنها غير فاعلة ولم تأخذ دورها بشكل جيد.

وقال العوادي في تصريح سابق ان هناك (١٠٠) ملف فساد لكبار المسؤولين والموظفين والمدراء العامين في الدولة على حد قول رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي الذي قال :"انني لا أستطيع الإفصاح عنها أمام الأعلام لوجود ضغوط سياسية محددة"، مشيراً إلى أن رئيس هيئة النزاهة يقوم بالتستر على الفضائح. وطالب العوادي رئيس هيئة النزاهة العكيلي عرض هذه الملفات على وسائل الإعلام وإحالتها إلى القضاء لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية للحد من هذه الظاهرة المنتشرة والتي باتت سمة غالبة لبعض المسؤولين.

قوات امريكية في مهمة ميدانية... ارشيف